التنمية الاقتصادية في البعد الإسلامي

د. مليكة حجاج – جامعة الجلفة – الجزائر

الملخص:

كانت و مازالت التنمية الاقتصادية محور اهتمام الكثير من الدراسات في الاقتصاد الإسلامي كونها تعد أحد مقومات ازدهار المجتمع وتطوره ، وفي هذا المجال حث الإسلام على ضرورة الاعمار والسعي لتنمية البلاد في جميع جوانب التطور الاجتماعي ، السياسي و الاقتصادي ، وتتناول الدراسة مفهوم التنمية في إطارها الإسلامي من خلال الولوج إلى الأسس الفلسفية وأهدافها و الخصائص التي ترتكز عليها، ودحض كل تناقض بين القيم التي يفرضها و يحض عليها الإسلام و القيم التي يتطلبها النمو و التنمية الاقتصادية ، مع تبيان أهم ما قدمه الفكر الإسلامي من إسهامات في مجال التنمية بأبعادها المختلفة خاصة في بعدها الاقتصادي.

Résumé :

le développement économique a ete et demeure encore , l'objet de nombreuses études dans l'économie islamique est l'un des éléments de la prospérité de la société et de son développement, et dans ce domaine l'Islam insiste sur la nécessité pour la reconstruction et la poursuite du développement du pays dans tous les aspects du développement social, politique et économique, et l'étude porte sur le concept de développement dans le cadre islamique lors de l'accès aux fondements philosophiques et les objectifs et les caractéristiques qui sous-tendent, et réfutent toute la contradiction entre les valeurs imposées par et les exhorte l'Islam et les valeurs nécessaires à la croissance et le développement économique, avec une indication de sa pensée la plus importante islamique des contributions dans le domaine des dimensions du développement Surtout dans sa dimension économique

مقدمة:

الإسلام رسالة عالمية الوجهة والتوجه، مبنية على نموذج معرفي قائم على الوحي الإلهي المتجاوز لحدود الزمان والمكان والإنسان، والمنظور الإسلامي للتنمية يقوم على رؤية للعالم جوهرها أن الكون مخلوق لإله خالق، وأن الإنسان مستخلف فيه، مكلف بتعمير الأرض وفق منهج الله، و على ذلك فالتنمية الاقتصادية في الإسلام هي تلك التنمية المتكاملة التي تهدف إلى تنمية الإنسان نفسه، و لعل أدق وصف لدولة الإسلام: أنها دولة التنمية الاقتصادية الشاملة لكل من التقدم المادي و الروحي، و المتوازنة لكل من كفاية الإنتاج و عدالة التوزيع، مستهدفة بذلك تنمية الإنسان نفسه ليكون بحق خليفة الله في أرضه.

ومن هنا يرمي مفهوم التنمية في النظام الإسلامي إلى تعزيز رفاهية الفرد المادية والمعنوية، والتقدم متكامل الجوانب للمجتمع برمته، بالاستغلال الأمثل لموارد الطبيعة والبشر، وعلى هذا فالاستخلاف يستوجب وجود منهج يحدد فيه المستخلف قواعد وضوابط حركة المستخلف.

وتبعا لهذه المقدمة ، نتساءل: **كيف نظم الإسلام مهمة الإنسان في التنمية ؟**

وللإجابة على هذه الإشكالية نولي بالشرح والتركيز على النقاط التالية :

أولا: الأسس الفلسفية للمفهوم الإسلامي للتنمية وأهدافه

ثانيا: خصائص التنمية في الإسلام

ثالثا: العطاء الفكري الإسلامي في مسألة التنمية

رابعا: نحو إستراتيجية فعالة لتنمية البلدان الإسلامية

قبل شرح هذه النقاط والتفصيل فيها يجب الإشارة إلى أن مصطلح التنمية لم يرد في قواميس الفقهاء الأوائل، إلا أن هناك مصطلحات استخدمها العلماء المسلمون للدلالة على مضمون التنمية مثل مصطلح "العمارة" و " التمكين" ، ويقول علماء التفسير: إن لفظ العمارة الوارد ذكره في قوله تعالى: ﴿ **هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الأَرْضِ واسْتَعْمَرَكُم فِيهَا**﴾،[1] هو طلب للعمارة، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب،[2] وفي ذلك دلالة على وجوب عمارة الأرض للزراعة والغراس والأبنية. كما جاء لفظ العمارة متكررا في مجال السياسة الاقتصادية للخلفاء الراشدين وأمرائهم، من ذلك قول **عمر بن الخطاب** –رضي الله عنه– "من كانت له أرض، ثم تركها ثلاث سنين فلم يعمرها فعمرها قوم آخرون، فهم أحق بها" وقول **علي بن أبي طالب** –رضي الله عنه: "وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استخراج الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب البلاد".[3] ومعنى ذلك أن لفظ العمارة أو التعمير يحمل مضمون التنمية الاقتصادية،

وقد يزيد عنها، فهو نهوض في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وإن تناول بصفة أولية جوانب التنمية الاقتصادية بمعناها المتعارف عليه في علم الاقتصاد أي الاهتمام بعمليات الإنتاج المختلفة.

كما ذكر علماء اللغة أن لفظ "التمكين" الذي ورد ذكره في قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ**﴾[4] له معنيان: الأول: اتخاذ قرار ومكان وموطن، والثاني: السيطرة والقدرة على التحكم،[5] بينما علماء التفسير قالوا: إن لفظ التمكين في القرآن يفيد أن الله تعالى جعل لنا في الأرض مكانا وقرارا، وقال **البيضاوي**: أي مكنّاكم من سكناها وزرعها والتصرف فيها،[6] وعليه فإننا نعني بالتنمية الاقتصادية "مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تستهدف الحصول على أكبر قدر من الرخاء الاقتصادي والاستقرار الحضاري، وتوظيفه كأداة لنشر العدل والخير والسلام والحق[7].

أولا: الأسس الفلسفية للمفهوم الإسلامي للتنمية وأهدافه

تعتبر التنمية في الأدب التنموي على أنها سلسلة من الأنشطة الاقتصادية تحدث زيادة في إنتاج الاقتصاد كله، وزيادة في نسبة الدخل إلى مجموع السكان،أما الإسلام فلقد تناولها بشكل أكثر عمق معتبرا إياها جزء من مشكلة التنمية الإنسانية ككل، لذا كان التركيز حتى في القطاع الاقتصادي على التنمية الإنسانية أين تكون التنمية الاقتصادية جزءا لا ينفصل من التنمية الأدبية والاجتماعية للجماعة الإنسانية،[8] وبناء على ذلك فإنه يمكن تتبع الأساس الفلسفي للمدخل الإسلامي للتنمية في الأفكار العقدية التالية:[9]

أ- التوحيد: وهذا يعني وحدانية الله وحاكميته، وهو أمر يحكم قواعد العلاقة بين الله والإنسان وبين الإنسان والإنسان.

ب- الربوبية: وتعني العناية الإلهية، وتتجلى في القانون الأساسي للكون (ترتيبات الغذاء والعيش وتوجيه الأشياء لتبلغ كمالها)، الذي يلقي الضوء على النموذج الإلهي للتنمية النافعة للموارد والاشتراك في دعمها وقسمتها.

ج- الخلافة: وهي دور الإنسان بوصفه خليفة الله في أرضه، وهو ما يعين مسؤولية الإنسان، ومن هنا يؤخذ المفهوم الإسلامي الفريد لأمانة الإنسان الأخلاقية والسياسية والاقتصادية، ولمبادئ التنظيم الاجتماعي.

د- التزكية: وهي تعني التطهير والنماء، فمفهوم الإسلام في التزكية يعني بالنماء والتوسع في اتجاه الكمال من خلال تطهير المواقف والعلاقات.

فهذه المفاهيم الفلسفية توحي للمسلم بقيم كثيرة تشكل أسلوب حياته، وبهذا الأسلوب يُرى التوسع في مفهوم التنمية ليصبح مفهوما شاملا على ضوئه تحدد أهداف التنمية أو السياسة التنموية، يمكن إجمالها في أهداف ستة حسب دراسة قام بها الاقتصادي: أحمد خورشيد[10] هي:

أ- تنمية الموارد البشرية: يجب أن يكون الهدف الأول للسياسة التنموية تنمية الموارد البشرية ، وهذا يشمل غرس المواقف والتطلعات الصحيحة، وتنمية الطباع والتربية والتعليم، لإنتاج مهارات وكفاءات لازمة لمختلف الأنشطة، ورفع مستوى المعرفة والبحث، وفي تطوير وسائل المساهمة في اتخاذ القرارات التنموية الجماعية من أجل الاقتسام العادل لثمرات التنمية، وهذا وفق منهج إسلامي وإرشاد خلقي للناس، لاستخلاص بنية وهيكلة جديدة من علاقات التعاون تُمكّن من الحصول على أعظم إسهام للفرد لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

ب- التوسع في الإنتاج المتسم بالفاعلية والفائدة: إن التنمية في بعدها الإسلامي لا تهتم بمقدار الإنتاج وفاعليته فحسب، بل تهتم تحقيق مزيج إنتاجي صحيح، وهذا لا يتأتى إلا إذا اهتم الإنتاج بالأشياء التي تنفع الإنسان، وذلك في ضوء نموذج الفضيلة الإسلامي والخبرة العامة للجنس البشري، وفي ضوء هذه السياسة يصاغ النموذج الإنتاجي والاستثماري تبعا لأولويات إسلامية ثلاث هي:

1. توفير إنتاج أساسي (غذاء، بناء، تهيئة قاعدية، مواد خام...) بأسعار متاحة للكافة.
2. مستلزمات الدفاع.
3. الاكتفاء الذاتي في مجال إنتاج السلع الأساسية.

ج- تحسين مستوى الحياة: إذ يتعين بذل الجهد لتحسين المستويات الفعلية لمعيشة كل الناس، للوصول إلى الرفاه الأدبي والاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يدعو لإعطاء أولوية عالية لخلق فرص العمل، ولإيجاد نظام للضمان الاجتماعي فعال يضمن ضرورات الحياة الأساسية، وكذلك للتوزيع العادل للدخل والثروة.

د- التنمية المتوازنة: وتعني تحقيق التوازن والانسجام في تنمية مختلف المناطق داخل البلد الواحد، وبين مختلف القطاعات في المجتمع، ذلك بأن تكريس اللامركزية في عملية التنمية يؤدي إلى التعامل الإقليمي وحتى الجهوي.

هـ- التكنولوجيا الجديدة: أي تطوير التكنولوجيا الملائمة لخصوصية البلد واحتياجاته وتطلعاته، وهي عامل مهم من أجل التخلص من التبعية الاقتصادية الأجنبية الخارجية.

و- الحد من التبعية الوطنية للعالم الخارجي، وزيادة التكامل بين بلدان العالم الإسلامي: وهو مطلب مباشر للأمة الخليفة، أي حالة الاستقلال الاقتصادي واحترام الذات والتدرج في بناء القوة.

ثانيا: خصائص التنمية في الإسلام:

و على ضوء المبادئ الأساسية سالفة الذكر، يتضح أن لمفهوم التنمية في الإسلام خصائص مختلفة، أهم ملامحها

أ- خاصية الشمول: إذا كان مسعى المناهج الوضعية الحديثة هو إقامة نظام يعالج المشكلات القائمة كونها محض مادية اقتصادية، فإن المنهج الإسلامي قد وضع أفضل الأنظمة لتوزيع الموارد بين جميع الناس من غير تفرقة قائمة على الجنس أو الدين.

وتشمل المظاهر المادية والروحية معا، فهو لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وروحي، وإنما يهدف إلى بلوغ الرفاه البشري في حده الأمثل بكل أبعاده، إذ تضمن التنمية كافة الاحتياجات البشرية من تعليم وتطبيب وملبس ومأكل وترفيه وحرية تعبير...، فالإسلام لا يقبل تنمية رأسمالية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة خبز، ولا يقبل اشتراكية تضمن الخبز ولا تقبل حرية التعبير.[11]

ب- خاصية التوازن والعدالة: الدولة في الإسلام معنية بتحقيق العدالة الاجتماعية في المجتمع المسلم . وهي تسعى لتحقيق ذلك عن طريق التوزيع العادل للدخل على أفراد المجتمع لضمان حد الكفاية لكل فرد . وذلك ليس فقط من خلال زيادة الإنتاج لقوله تعالى: ﴿**وَقُلْ اِعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُم وَرَسُولُه وَالْمُؤْمِنُونَ**﴾،[12] وإنما كذلك لتحقيق عدالة التوزيع لقوله تعالى: ﴿**اَعْدِلُواْ فَهُوَ أَقْرَبُ لِلْتَقْوَى** ﴾،[13] بحيث يضم حد الكفاية لجميع البشر أيا كان موقعهم في المجتمع أو أيا كانت ديانتهم، فزيادة الإنتاج تستلزم عدالة التوزيع دوما في الإسلام. كما أن مبدأ التوازن يقضي بأن تتوازن جهود التنمية، فلا تستأثر المدن بالتنمية دون القرى أو أن تنفرد الصناعة بالتنمية دون الزراعة .[14]

ج- الإنسانية: غاية التنمية في الإسلام الاهتمام بإنسانية الإنسان، فهو مركز الجهد التنموي وقلب العملية التنموية، حتى يكون محررا مكرما ليعمّر الأرض، فالتنمية في بعدها الإسلامي هي تنمية الإنسان وتنمية بيئته المادية والاجتماعية والثقافية، بعكس المفهوم المعاصر أين تشكل البيئة المادية والطبيعية والمؤسسية المحل الحقيقي لأنشطة التنمية، فالإسلام يحوّل محل الجهد من البيئة المادية إلى الإنسان في محيطه الاجتماعي من جانب، ويوسع من الجانب الآخر أفق السياسة التنموية مع ما يصاحبها من زيادة المتغيرات (الأهداف والوسائل) في أي نموذج للاقتصاد.[15]

د– خاصية التعدد: التنمية الاقتصادية نشاط متعدد الأبعاد و هذا ما يصبوا إليه الإسلام من خلال بذل الجهود في عدد من الاتجاهات،ذلك أن منهجية عزل عنصر رئيس، و التركيز المطلق على ذلك في الغالب، لا يمكن الدفاع عنها من الناحية النظرية. فالإسلام يسعى إلى إقامة التوازن بين مختلف العناصر و القوى.

هـ– خاصية الموافقة بين النمط و النوع: التنمية الاقتصادية تستلزم عددا من التغييرات، الكمية و النوعية. فالاهماك في الكم، و هو مبرر و ضروري في حدود ما يستحق، قد أدى للأسف إلى إهمال الجوانب النوعية في التنمية خصوصا، و في الحياة عموما، وهذا ما يسعى الإسلام إلى تحقيقه بإعادة التوازن بين النوع والكم لخدمة البشرية، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة

ثالثا: العطاء الفكري الإسلامي في مسألة التنمية

لا ينقطع اهتمام المفكرين المسلمين في إثراء الفكر التنموي منذ بزوغ الإسلام، حيث عالج الفقهاء القدامى قضايا التنمية الاقتصادية مبينين بجلاء أنها ليست عملية إنتاج فحسب، وإنما هي عملية كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وأنها ليست بالعملية الاقتصادية البحتة، بل هي عملية إنسانية تبتغي تنمية الإنسان بشقيه المادي والروحي، فكانوا بذلك أول من أسهم في إثراء الدراسات الاقتصادية عامة والإنمائية بوجه خاص، إلى حد إفرادها بمؤلفات خاصة بها.[16]

ومن أهم المؤلفات التي رسخت لفكر تنموي إسلامي نذكر "شرح بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع" للإمام **''علاء الدين الكاساني''** (القرن 6هـ)، و"الطرق الحكمية في السياسة الشرعية" **لابن القيم الجوزي** (القرن 8هـ)، وكتاب "المقدمة" **لابن خلدون** (القرن 8هـ)، ومؤلف "نهج البلاغة" للإمام **علي بن أبي طالب** رضي الله عنه، إضافة لما جاء به المفكر **''مالك بن نبي''** من مؤلفات من بين أهمها "المسلم في عالم الاقتصاد"، وغيرها من المؤلفات التي أبانت عن طرح عميق ومميز لنظرية التنمية في الإسلام، وعموما سنحاول استعراض أهمها:

أ– التنمية في طرح الإمام ''علي بن أبي طالب'':

من أهم القضايا التي تناولها في مؤلفه "نهج البلاغة" هو مفهوم التنمية (أو مفهوم العمارة) وأهدافها ثم وسائلها وكيفية تطبيقها ودور الدولة في تحقيقها، فقد جاء في عهد الإمام علي إلى مالك بن الحارث الأشتر حين ولاه على مصر ما يبين عن اهتمام الإسلام بعملية التنمية الاقتصادية الشاملة في شقيها (الموارد الطبيعية والفعاليات الاقتصادية) حيث يقول:

(... وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله، فإن في صلاحه وصلاحهم صلاحا لمن سواهم... وليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة، ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرب

البلاد وأهلك العباد ولم يستقم أمره إلا قليلا، فإن شكوا ثقلا أو علة أو انقطاع شرب أو بالة أو إحالة أرض اغتمرها غرق أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجو أن يصلح به أمرهم، ولا يثقلن عليك شيء خففت به المؤونة عنهم، فإنه ذخر يعودون به عليك في عمارة بلادك وتزيين ولايتك.... ثم استوصى بالتجار وذوي الصناعات... فأمنهم موارد المنافع وأسباب المرافق وجلابها من المنافع...)[17] .

ففي هذا العهد تلخيص لوظائف الوالي الأربعة، والتي منها عمارة البلاد التي يرى الإمام علي أنها زيادة في الإنتاج وعدالة في توزيع الدخل ورفع مستوى الاستهلاك لجميع أفراد المجتمع، سواء من منهم لديه القدرة على تحقيق ذلك بنفسه أو من يعجز عن ذلك، كما رسم الإمام علي مناهج واضحة تتحقق عوامل التنمية عند تنفيذها من أهمها: التماسك الاجتماعي، وتحقيق المشاركة الشعبية، وإقرار الأمن والنظام، وأخيرا القيام بالنشاطات الحياتية.[18]

ب– الإمام أبو يوسف يعقوب ونظرته للتنمية:

تفرّد الإمام أبو يوسف يعقوب بتقديم أول دراسة اقتصادية مستقلة عن الدراسات الفقهية في كتابة "الخراج"، ويرى بعض المفكرين أن هذا المؤلف شبيه بكتاب "دلتون"♣ في القرن العشرين، لكنه فوق ذلك خطة للإصلاح المالي والاقتصادي لتحقيق العمارة وبيان الأسس التي تقوم عليها وخطوات تحقيقها.

وأهم المسائل التي ترشدنا إلى فكره التنموي هي: الإصلاح الاقتصادي والإداري، والأسس التي تقوم عليها التنمية التي وضع لها خطة من ثلاث مبادئ هي: أولا سيادة العدل وتحقيق الإنصاف، ثانيا المحافظة على الملكية الخاصة وتدعيمها، وثالثا تدخل الدولة وقيامها بالدور الايجابي في بناء المجتمع مع الالتزام بالأمانة وطاعة الله.

وآخر المسائل التي تناولها هي إجراءات تحقيق التنمية والتي عددها ثلاث وهي: إقامة شبكات طرق، منشآت الري، وأخيرا إدخال الموارد في نطاق الإنتاج، وذلك باستخدام القطاعات الإنتاجية وجعل كل موارد المجتمع في حالة تشغيل وإسهام في تيار الدخل القومي، وذلك بإحياء هذه الموارد، وأهم القطاعات التي يؤكد أبو يوسف على إحيائها هو قطاع العمل، فكل فرد مطالب ببذل كل جهده في مجال تخصصه واستغلال كل لحظة من عمره في عمل نافع وأن يتقيد بمواعيد التنفيذ دون تأجيل لأن فيه تضييع وتعطيل لقوى الإنتاج وفقدان للناتج القومي وانخفاض مستوى النماء، فتتأخر بذلك العمارة ويحل التخلف.[19]

ج- الفكر التنموي عند ابن خلدون:

عالج ابن خلدون في كتابه "المقدمة" تحت عنوان الحضارة وكيفية تحقيقها، أسباب الثروة وصور النشاط الاقتصادي ونظريات القيمة وتوزيع السكان وعوامل التنمية ومقومات العمران، ثم ذكر أسباب انهيار المجتمعات وعودتها لحالة التخلف، كما بيّن الشروط الضرورية الممكنة لبداية التنمية، فجعل أهمها وجود حكومة عادلة ورشيدة، وقوانين مرعية تحفظ الحقوق.

كما تناول ابن خلدون قيام المدن وعمرانها بوصفها أهم أسباب تحقيق النهضة، ثم شرح علاقة السكان بالتنمية مبينا أن زيادة السكان تؤدي إلى تقسيم العمل، وهذا يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى زيادة السكان وهكذا، ثم عدّد أسباب التخلف ليؤكد أن السبب الجوهري النفسي يتمثل في قهر الحكام الطغاة للشعوب مما يثبط عزائمهم عن الإبداع والابتكار، ثم تحدث عن وسائل تحقيق التنمية وصور النشاط التي تتحول من خلالها أعمال السكان إلى قيم ومنتجات وعمران وتقدم، وهي أعمال الزراعة والتجارة والصناعة، كما يرى "ابن خلدون" أن للدولة دور كبير في تحقيق التنمية يتجلى في إزالة العقبات أمام نشاط الأفراد وتمهيد السبل لهم كي تنبسط أمالهم وينشطون لتحقيق العمران[20].

د- المفكر مالك بن نبي ونظرته للتنمية في الإسلام:

يؤكد المفكر الإسلامي مالك بن نبي أن التنمية الاقتصادية في المنظور القرآني تبدأ بتحسن سلوك الإنسان النفسي والاجتماعي، لقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِم**﴾،[21] فتحسين الإنسان في إرادته وتصوراته الفكرية هي المحدد الأساس لمعالم التنمية الاقتصادية الحقة، ويجزم مالك بن نبي بأن التنمية الاقتصادية لا تعني: "إنشاء بنك أو تشييد مصانع فحسب، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات"،[22] فهذا التشييد للإنسان يبدأ بتوجيه إرادته الفكرية وتشييد تصوراته، فالإرادة الحضارية تصنع الإمكان الحضاري، مما يجعل للإنسان القيمة الاقتصادية الأولى بوصفه وسيلة تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، وعليه فإن الرؤية الإسلامية تجاه التنمية الاقتصادية تبدأ بخلق جو ثقافي واجتماعي تتحرك فيه كل الطاقات في عمل مشترك، من شأنه أن يغير التخلف والقصور في المجال الاقتصادي.

وهذه الرؤية تعتمد على مقاربة ذات وجهين: يمثل الوجه الأول منها دعوة الإسلام إلى الاعتماد على الذات والاستغناء عما في أيدي الآخرين في عملية الإنتاج على مستوى الأفراد، بينما يتمثل الوجه الثاني في دعوة الإسلام إلى دعم الوحدة والتعاون على المستوى الجماعي، ويدخل في ذلك المؤسسات التجارية والاجتماعية للأمة، في سياق تفعيل الطاقة البشرية للاستفادة من الموارد الطبيعية والصناعية.[23]

رابعا: نحو إستراتيجية للتنمية للبلدان الإسلامية:

إن الوضع الراهن للدول الإسلامية بعيد عن حالة التطور إذ ابتعدت هذه البلدان عن المثل العليا والأهداف السامية الإسلامية و تجد نفسها الآن في وضع تكاد لا تكون معه قادرة على تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، على الرغم من عدم تعارض – على الأقل من الجانب النظري – مفهوم التنمية من المنظور الإسلامي و المنظور الرائج لتحقيق النمو الاقتصادي و التنمية. بل يرى المرء في واقع الأمر أن الكثير من سمات الهياكل الاجتماعية للمجتمعات الإسلامية كانخفاض معدلات الجريمة و العلاقات الاجتماعية التي تتسم بالوئام والانسجام و ما إلى ذلك من السمات الأخرى الايجابية، يمكن أن تدخل في مؤشر لنوعية الحياة في أي مجتمع حديث متحضر، ويمكن العمل على تسخير و تعزيز هذه السمات الايجابية و أخلاقيات العمل اللازمة لتحقيق النمو و التنمية[24]:

أ – تطبيق العلم الحديث و التنمية: إن أي إستراتيجية للتنمية تقوم على القيم الإسلامية يجب أن تستخدم إلى أقصى حد ممكن ما يتيحه العلم و التكنولوجيا الحديثين من إمكانيات كامنة.

وبالرجوع إلى الحضارة الإسلامية نجدها هي أول من بذر بذور العلوم الحديثة. غير انه في الوقت الراهن تعد معظم الدول الإسلامية دولا متخلفة من الناحيتين العلمية و التكنولوجية، و من هنا يجب على المسلمين إعادة اكتشاف ارثهم الحضاري في هذين المجالين من خلال تطويع العلوم و التكنولوجيا الحديثة لخدمة احتياجاتهم واحتياجات بيئتهم و جعل ذلك في رأس سلم أولويات برامجهم التنموية.

ب الاستثمار في رأس المال البشري: حتى تتمكن الدول الإسلامية من زيادة قدراتها في مجال العلوم والتكنولوجيا الحديثة المناسبة لظروفها، فإنها تحتاج إلى أن تستثمر بشكل كبير في الرأس مال البشري، و بخاصة في مجالي التعليم و الصحة ، ذلك أن الاستثمار في التعليم و الصحة هو عمل منتج بصورة مباشرة، فما من مجتمع أمي تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي و التنمية خاصة في ظل ما يشهده العالم اليوم من ثورة في مجال الاتصالات و المعلومات التي تعزز دور المعرفة في التنمية الاقتصادية، ومدخلا هاما من المداخلات الحيوية للعملية الإنتاجية باعتبار أن الوصول إلى المعلومات و استخدامها قد أصبح الآن شرطا مسبقا للدخول إلى الأسواق و الاستفادة من الفرص المربحة المتاحة فيها، كما زادت ثورة المعلومات من السرعة التي يتم بها انتقال البضائع و الخدمات من مكان إلى آخر، كما أنه من المحتمل أن تتمكن الدول التي تملك شبكات جيدة للمعلومات من التطور بصورة أسرع من تلك التي لا تملك مثل هذه الشبكات.

د– خلق توازن بين قوى السوق و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

إن من السمات الهامة لأي إستراتيجية إسلامية مستقبلية للتنمية ضرورة إيجاد توازن بين قوى السوق و تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و يجب لمثل هذه الإستراتيجية أن لا تنكر وجود دافع الربح الذي يمثل انعكاسا للمبادرة الشخصية، و لا تنكر أيضا وجود دور مناسب لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي الذي يمثل انعكاسا للإرادة الجماعية للمجتمع، بل يجب أن يكون لهذين الاعتبارين مكان بارز في مثل هذه الإستراتيجية.

فكل من هذين الاعتبارين يكمل الآخر و يوفر قوة دافعة لتنمية المجتمع برمته، و سوف يكون لهذا التوازن بين الاعتبارين أهمية إضافية نظرا للاتجاه القائم حاليا في مختلف أنحاء العالم بالموازنة بين المبادرة الشخصية و تدخل الدولة في الاقتصاد خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة.

هـ–المؤسسات الإسلامية و التنمية: إن الإسلام بوصفه دينا و منهج حياة قد أوصى بإيجاد عدد من المؤسسات التي تساعدنا على أن نحيا حياة إسلامية كاملة، فهناك عدد من هذه المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالعملية التنموية و التي أنماطها القيمية منسجمة مع الأنماط القيمية للمجتمعات الإسلامية. وإذا ما أمكن جعل هذه المؤسسات ذات توجه تنموي فسيكون بالإمكان جعل العملية التنموية تسير بخط أسرع. و أهم هذه المؤسسات هي المؤسسات **المالية الإسلامية** التي تعتمد على نظام مصرفي إسلامي قائم على المرابحة و ليس الفائدة، و مؤسسات **الزكاة** باعتبار أن نظام الزكاة يمثل أحد النظم الإسلامية الهامة التي لها القدرة على تحويل المجتمع الإسلامي بإعادة توزيع الدخل و تحفيز الطلب الإجمالي، و مؤسسات **الأوقاف** التي تتمتع بخاصية ذاتية لدى المجتمعات الإسلامية و التي يمكن الإستفادة منها كلما تم تسييرها بصورة عصرية و مدروسة علميا من أجل الربح و ضخ المال للعملية التنموية.

خاتمة:

في الختام يمكن القول أن نظرة الإسلام للتنمية نظرة شمولية، تجمع بين تطوير كل من الأرض والإنسان، والموارد الطبيعية والبشرية، فالإنسان هو محور التنمية ومركز الجهد التنموي، والتنمية لا تكون إلا به، فهو مأمور بعمارة الأرض ليكون ذلك سببا للمعيشة، ويرسخ الإسلام في ذات الوقت قيم العمل والإنتاج وإتقان العمل والمثابرة عليه.

"أي العمارة في الاقتصاد الإسلامي ليست عملا دنيويا محضا، بل هي عمل فيه طاعة لله، وهدفها إقامة مجتمع المثقفين، المجتمع الذي يتمتع بأعلى مستويات التوزيع، مع استشعار تقوى الله في كل مرحلة من مراحل النشاط الاقتصادي في هذا المجتمع[25].

و على ذلك فالإستراتيجية الإسلامية للتنمية تنبني على خطة عامة أكثر تفصيلا للسياسة التنموية[26]

غير الملاحظ لأداء البلدان الإسلامية في مجال التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ليس بالمستوى المطلوب، و قد أرجع الاقتصاديون المسلمون أسباب غياب الأداء الجيد إلى اعتماد نماذج إستراتيجية تنموية غربية لا تنسجم مع قيم و أهداف المجتمع الإسلامي.

ولأجل خلق إطار استراتجي للبلدان الإسلامية في مجال التنمية الاقتصادية يجب:

- ترشيد النفقات ضمن الاحتياجات الضرورية للمجتمع
- استخدام الأحكام الشرعية للعمل على عمارة الأرض تنفيذاً لشرط الاستخلاف
- الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية خاصة البطالة بإنشاء مشاريع تتؤام مع المتطلبات الإسلامية
- العمل على عدالة توزيع الثروة من خلال تنمية متوازنة وشاملة .
- توزيع المهام بحسب الاختصاص والدراية لتمكين من وضع الرجل المناسب في المكان المناسب
- الاهتمام بالتعليم والتدريب ونقل التكنولوجيا للمساعدة في استغلال الموارد توفيرا لحاجات المجتمع وتجنبا للتبعية الاقتصادية .

الهوامش :

[1]- **سورة هود**، الآية 61.

[2]- **القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد**، الجامع لأحكام القرآن، ط2، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004)، ج9، ص56.

[3]- **عبد الرزاق عبد الله حاش**، "مقومات التنمية الاقتصادية والمحافظة عليها في الهدي الرباني"، إسلامية المعرفة (بحوث ودراسات)، السنة16، العدد62، 2010، ص48.

[4]- **سورة الأعراف**: الآية 10.

[5]- **الفيروز آبادي**، القاموس المحيط، ط1، (بيروت: دار الفكر، 2003)، ص1113.

[6]- **الصابوني، محمد علي**، صفوة التفاسير، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 2002)، ص406.

[7]- **عبد الرزاق عبد الله حاش**، مرجع سابق، ص48.

[8]- **خورشيد أحمد**، "التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي"، ترجمة: رفيق يونس المصري، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م2، ع2، 1985، ص65.

[9]- **المرجع نفسه**، ص66، و:

أوصاف أحمد،" التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي: عود على بدء"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، م17، ع1، 2004، ص57.

[10]- مرجع سبق ذكره [هذا البحث منشور بالانجليزية في "دراسات في الاقتصاد الإسلامي" نشره المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جدة، 1980].

[11]- **محمد شوقي الفنجري**،" الإسلام والتنمية الاقتصادية"، مجلة عالم الفكر، المجلد 14، عدد1، 1983، ص176.

[12]- سورة التوبة، الآية 105.

[13]- سورة المائدة، الآية 8.

[14]- **إبراهيم العسل**، التنمية في الإسلام، ط1، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1996)، ص71-73.

و **محمد حسن دخيل**، إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة، ط1، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009)، ص 136.

[15]- **خورشيد أحمد**، مرجع سابق، ص67. **محمد شوقي الفنجري**، مرجع سابق، ص178.

[16]- **محمد شوقي الفنجري**، مرجع سابق، ص188-189.

[17]- **صفاء الدين محمد عبد الحكيم الصافي**، حق الإنسان في التنمية الاقتصادية وحمايته دوليا، ط1، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2005)، ص537-538.

[18]- **إبراهيم العسل**، مرجع سابق، ص91-92.

[♣]- أستاذ المالية العامة والضرائب.

[19]- **إبراهيم العسل**، مرجع سابق، ص103-118.

[20]- **إبراهيم العسل**، مرجع سابق، ص87.

[21]- **سورة الرعد**: الآية 11.

[22]- **ابن نبي، مالك**، المسلم في عالم الاقتصاد، ط 3 ، (دمشق: دار الفكر، 1987)، ص83.

[23]- **عبد الرزاق عبد الله حاش**، مرجع سابق، ص50-51.

[24]- **أوصاف أحمد**، مرجع سابق، ص 71-80.

[25]- **زيد محمد الرماني**، "أسس التنمية في الإسلام"، مجلة القافلة، السعودية، عدد10، مجلد 48، 2000، ص15، في **محمد حسن دخيل**، مرجع سابق، ص135.

[26] تتلخص في أربعة عناصر:

1- وجود مرشح أخلاقي للسلوك من شأنه التخفيف من غلواء و حدة السعي نحو الثروة و السلطة و سبغه بمسحة إنسانية.

2- وجود عنصر المساءلة أمام الله سبحانه من شأنه أن يعمل كقوة حفز على اندفاع الإنسان باتجاه الالتزام بالقيم الإسلامية و العمل لما فيه صالح المجتمع و رفاهيته. 3- القيام بعملية إعادة هيكلة اجتماعية و اقتصادية واسعة النطاق من شأنها ضمان أن يجد أفراد المجتمع أن بإمكانهم السعي لخدمة مصالحهم الشخصية ضمن نطاق القيود التي تفرضها الرفاهية الاجتماعية و يمليها الاستقرار الاقتصادي.

4- من المنتظر أن تلعب الدولة دورا مكملا في مجال تطبيق مدونة السلوك الأخلاقي و ضمان قيام المؤسسات المعنية بوظائفها للتوسع انظر:

- **U. Chapra**, Islam and Economic Développent, Islamique Research Institute and International Institute of Islamic Thought, 1993, p 62.